

القيادي المؤتمري لحسون صالح مصحح لـ «الميثاق»:

الدولة مسؤولة عن ضبط الأمن ومكافحة الإرهاب في البلاد

إطار هذه المحافظات، وتسمى هذه اللجان لجان مشتركة تبنى عنما لجان مراقبة وعموما مهمة هذه اللجنة المراقبة على تنفيذ بنود اتفاق السلم والشراكة.. وأيضا تعتبر هذه اللجنة منبراً لكل الأطراف والمكونات في هذه المحافظات ل طرح القضايا المثارة في تلك المحافظات. بينما نحن في الهيئة الوطنية مهمتنا هي الرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

● ألم تكن مخرجات الحوار قد تطرقت إلى هذه القضايا..؟

- كل هذه القضايا خرجت من مؤتمر الحوار الوطني.. كما ان اتفاق السلم والشراكة هو الآخر جاء من مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

● هناك حديث عن وجود تنسيقات تجري مع القيادات الجنوبية التي تعيش بالخارج.. ما أبرز تلك القضايا التي يتم التنسيق فيها.. وما موقف الشارع الجنوبي منها..؟

- أعتقد ان الشارع الجنوبي كان واضحاً وصريحاً وطرح قضية في مؤتمر الحوار الوطني.. اليوم الشارع الجنوبي يترقب تنفيذ مخرجات الحوار الوطني- ابتداءً من التهيئة مروراً بالاستفتاء والانتخابات وانتهاءً بقيام هيكل مؤسسات الدولة الاتحادية اليمينية.. وما يتوجب على الحكومة أن تقوم به خلال هذه الفترة هو تهيئة البلد لتنفيذ الاستفتاء، وكذلك إجراء الانتخابات.. هذه الخطوات محددة وعلى الحكومة أن تقوم بتنفيذها.

وبالنسبة للقيادات الجنوبية في الخارج، فهي تتكلم بكلام اننا لا نستطيع ان افهمه، وكل ما افهمه ان الشعب قال كلمته في مؤتمر الحوار الوطني، والقيادات الموجودة في الساحة الوطنية تناضل من أجل حقوقها ومن أجل تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وهي موجودة على الأرض اليمينية.

أما تلك القيادات الموجودة في الخارج، فإنا لم اعد افهم ما تقوم به.. واستطيع القول بأن الذي أماننا وما يجب أن نعمل عليه هو مخرجات الحوار الوطني، والتي تعتبر أكبر منجز تحقق للشعب اليمني، كونها حلت جميع القضايا والإشكاليات وعلى رأسها القضية الجنوبية وقضية صعدة.

● مأساة 13 يناير الدموية حلت قبل أيام- ومن خلال الأحداث اليوم..هل تعتقد أن اليمن سيشهد 13 يناير آخر..؟

- لا.. لا يمكن أن يشهد اليمن 13 يناير جديداً، ولا يمكن لهذه الأحداث أن تؤدي باليمن إلى أحداث 13 يناير جديد، لان القضايا الماثلة اليوم أماننا هي قضايا طرحت على طاولة مؤتمر الحوار من قبل القوى الوطنية على الملأ، ولم يكن هناك أي تحفظ حولها، ومن خلال ذلك أنجز عقد اجتماعي جديد وافقت عليه كل القوى الوطنية.. يجب البلد التناقل على السلطة والمصالح والجاه والتزود.. الخ.

● باعتبارك أحد أبناء الشهداء البارزين الذين استشهدوا في أحداث 13 يناير.. ماذا تمثل لك هذه الذكرى المأسوية..؟

- الله يرحم الشهداء البطلان الذين سقطوا في تلك الأحداث المؤسفة، وأحبي كافة أسر الشهداء الذين يسقطون هنا وهناك، فالبلد تزرف بالدماء، ويومياً من أجل الوصول إلى امن واستقرار البلد.. طبعاً 13 يناير - لانسف- التهمت هامات وشخصيات وطنية كبيرة واعلام وحدوية.. وهذه الذكرى المأسوية لن تكون الا ذكراً للتصالح والتسامح من أجل نسيان الماضي المأسوي ومن أجل بناء اليمن.. ذكرى للتصالح والتسامح من أجل تنفيذ الحلم الذي استشهدوا من أجله أولئك الأبطال ال وهو بناء وطن موحد، والذي نراه اليوم من خلال هذا الدستور الذي يحتوي في طياته مخرجات الحوار الوطني الشامل.

● هناك حديث عن انشقاقات داخل المؤتمر الشعبي العام، وكذا مساعي البعض في تقسيمه إلى مؤتمر جنوبي وآخر شمالي.. كيف ترى ذلك..؟

- أولاً لا يوجد هناك أي انشقاق داخل المؤتمر الشعبي العام، وما يستطيع احد ان يشق المؤتمر، فالمؤتمر متماسك أكثر ولا يتصور البعض.. المؤتمر قائم على الحوار وهو مفتوح للديمقراطية وطرح القضايا بشكل عام- سواء القضايا التنظيمية أو القضايا الوطنية تطرح عبر الأطر التنظيمية ويتم أيضاً حلها في تلك الأطر..

لكن من المؤسف أن هناك من اشتغل على قضايا خلافية اعتقد أن المؤتمر حسماً ووضوحاً بشكل عام، وأنا ضد قرار لم ينفذ أساساً.. لان الزعيم ورئيس والدكتور اليراني هؤلاء مؤسسو المؤتمر الشعبي العام، وقد موا الكثیر للمؤتمر عبر مراحل تاريخنا.

وأثارة مثل هكذا موضوع هو من باب محاولة ترسيخ العمل التنظيمي الداخلي للمؤتمر.

● إلى أين باعتقادك سينتهي الأمر..؟

- سينتهي إلى التأكيد على أن المؤتمر موحد وان المؤتمر موجود في الجنوب ولا احد موجود في الجنوب غير المؤتمر، وان الزعيم علي عبدالله صالح، والرئيس عبدربه منصور هادي، والدكتور عبدالكريم اليراني.. كل هؤلاء، قيادات المؤتمر الشعبي العام وصناع المؤتمر ولن ينتهي الأمر إلى ما يذهب البعض إليه بان هناك انشقاق داخل المؤتمر.

ومن يراهن على انه يمكن أن يحدث مثل هكذا انشقاق داخل المؤتمر، فهو واهم وهان خاسر، وعليه ان يصرف النظر عن هذا الزمان، لان مثل هذا الأمر لا يمكن أن يحدث في المؤتمر القائم أساساً على الحوار والتعددية والتنوع في الرأي والرأي الآخر.. وكل ما هو موجود في المؤتمر فقط هو تباين في الآراء والقضايا الوطنية والتنظيمية، والتي يتطلب إنجازها بأن تسود الثقة والعمل البناء داخل قيادة التنظيم، والأجدد بمن يلمث وراء شق الصف واختلاف الخلافات بين الزعيم والرئيس، أن يبذل المساعي وان يحاول التوفيق بينهما، لان عليهما تقوم قوة المؤتمر الشعبي العام، وبعملهما المشترك- إن شاء الله- تعزز ثقة المؤتمر لدى القاعدة الجماهيرية للمؤتمر الشعبي العام التي لا يضاهاه حزب آخر في الساحة.



شكل الدولة حسم في الحوار ولا يمكن إعادة النقاش حوله

مجزة 13 يناير التهمت هامات وطنية كبيرة وأعلاماً وحدوية

الفترة الانتقالية لا يجب ان تكون مطلقة

أطراف سياسية وراء تمديد الفترة الانتقالية خلافًا لمخرجات الحوار

● أنت عضو في هيئة الرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار.. ألم تصلحكم نسخة من مسودة الدستور او يدعوكم الرئيس الى عقد اجتماع لمناقشتها حتى الآن؟

- في إطار قرار تشكيل لجنة صياغة الدستور بان يقوم رئيس اللجنة بتسليم مسودة الدستور إلى رئيس الجمهورية وان يتم بالتشاور بين رئيس الجمهورية ورئيس لجنة الدستور بتحديد المدة الزمنية لعرض الدستور على الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار.. وأيضا استيعاب ملاحظات أعضاء الهيئة الوطنية حوله ان وجدت.

لكن حتى اللحظة لم ندع إلى الاجتماع المفترض لاستعراض مسودة الدستور الاتحادي.. لكن ان شاء الله- يوجه رئيس الجمهورية خلال اليومين دعوة ل أعضاء الهيئة الى عقد الاجتماع واستغلال الوقت الذي يلاحقنا ويضيق مواعيد الاستحقاقات الوطنية.

● هناك ضابطة في أسلوب إدارة الدولة بهذه الصورة المليئة بالعنف إلى أين سينتهي بالبلد؟

- رغم الفوضى الحاصلة الآن وما يحدث هنا وهناك، إلا أن البلد في خير، فالإجراءات تسير بخطى حثيئة وفق التسوية والاتفاقات السياسية.. ومعالجة هذه الإشكاليات هي من صلب مهام الحكومة ولا ينبغي أن نشغل بها أو التفتات إليها وترك المهام والاستحقاقات الوطنية.. الأخ ورئيس الوزراء وحكومته يسرون في الطرقي الصحيح بخطوات مدروسة وواضحة- إذ ان الحكومة تقريبا أعدت مسؤوفة لمعالجة قضيتي صعدة والجنوبية، وشكلت لجاناً من أعضاء الحكومة وأعضاء مؤتمر الحوار الوطني، لتنفيذ التوصيات الخاصة بقضية صعدة والقضية الجنوبية، واعطيت لهذه اللجان مهام لانجازها خلال فترة لا تتجاوز الشهرين، كما أنها شكلت لجنة اقتصادية أعطيت لها مدة ثلاثة أشهر لانجاز مهامها.

أي أن هذه اللجان حددت لها المهام وزمن الانجاز، محدد فيها الإجراءات- يعني قرار تشكيل هذه اللجان ومصفوفات المعالجات واضحة.. واللجان اعتقد أنها بدأت تشتغل في هذا الجانب.

● كيف ترون عملية التنفيذ لا اتفاق السلم والشراكة.. وكذا الالتزام بمخرجات الحوار الوطني عامة وفيما يتعلق بالقضية الجنوبية..؟

- اتفاق السلم والشراكة هو اتفاق مهم جدا وهو جزء لا يتجزأ من المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، وهناك خطوات لا تتعارض مع مخرجات الحوار، وبالنسبة للقضية الجنوبية فالمعالجات وضعتها مخرجات الحوار الوطني وأكد على ذلك اتفاق السلم والشراكة بالقرار الذي تحدثت عن تشكيل لجنة حكومية ومن كافة المكونات باستثناء المؤتمر الشعبي العام الذي اعتذر الدكتور احمد عبيد بن دغر عن المشاركة في اللجنة.. واللجنة هي الان تعمل على اعداد مسؤوفة للقضية الجنوبية وفق المبادئ المقررة وتنفيذ النقاط ال (20 + 11) مع تحديد المدد الزمنية للتنفيذ والاحتياجات اللازمة وغير ذلك، وحدد لها فترة شهرين لانجاز خلالها هذه المسؤوفة.

● لكن انصار الله (الحوثيين) يتحدون انهم لم يقرأوا وثيقة مخرجات الحوار وبالتالي، فهم يعيدون النقاش الى المربع الاول..؟

- انصار الله "الحوثيين" أقرأوا وثيقة الحوار، ولا يوجد أي عودة للخلف، وكل الاتفاقات التي تجري اليوم هي واضحة، وفي إطار مخرجات مؤتمر الحوار والمبادرة الخليجية والتسوية السياسية في البلد.. وإذا كنت تتحدث عن شكل الدولة، فشكل الدولة لا يمكن إعادة النقاش فيه، لان هذه القضية قد تم حسمها في مؤتمر الحوار وأقرتها مختلف القوى الوطنية، وكذلك أكدت مسودة الدستور.. وأنا أتصور أن إثارة موضوع شكل الدولة في هذا الوقت بالذات هو مدعاة للتأمر على القيادة السياسية وعلى البلد التي يكفيها الوضع الذي هي فيه اليوم.. لان الشعب اليمني أصبح يريد الامن والاستقرار ولم يعد بحاجة إلى مزيد من المشاكل والصراعات التي أنهكته، كما انه لن يتخلل عن وثيقة الدستور الاتحادي أو مخرجات الحوار الوطني أبداً.

لن هذه وثيقة (مسودة الدستور) هي صيغة توافقت عليها القوى الوطنية، وتعتبر منجزاً كبيراً لليمن، بعد ثوري سبتمبر وأكتوبر ومنجز الوحدة اليمنية التي تحققت في 22 من مايو 1990 م.. لذلك فهي مكسب للشعب ولن يتخلل أو يجيد عنها، ومن أراد ان يخرج عن عجلة التاريخ، فسيفقد وحيداً معارضا لهذه الوثيقة.

● تشكيل لجنة لمراقبة تنفيذ اتفاق السلم والشراكة.. هل هي بديلة عن الهيئة الرقابية على تنفيذ مخرجات الحوار الذي أقرت احد أعضائها..؟

- لا ليست بديلة لهيئة الرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار، فهذه اللجنة يتم تشكيلها وفقاً لاتفاق السلم والشراكة على أساس أنها لجنة مشتركة من محافظات صعدة والجوف وعمران والبيضاء ومأرب من أجل تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وحل القضايا الإدارية والأمنية في

يصبح إنجازها قطعة مع الماضي وقطعية مع الصراعات وقطعية مع استغلال السلطة والتحكم بالثروة، وان نبني يمناً يسوده الامن والاستقرار .. وهذا بالطبع يوجد هناك الكثير من الأعداء لليمن وأعداء للشعب اليمني، يحاولون انتهاز أبة فرصة لإدخال البلد في أتون الصراعات.. لكن ما نحب التأكيد عليه بان الأسلوب الأمثل والطريق الصحيح للقوى السياسية في التبادل السلمي للسلطة هو السلم، أما بالنسبة للإرهاب والإرهابيين هذه الحرب استخدموا الإنسانية بشكل عام ولا يفرقوا ما بين منجز وما بين مؤسسة وطنية عامة، فيجب علينا أن نلتفت كلنا حول المؤسسة العسكرية والأمنية للقضاء على هذه الآفة الخبيثة واستئصالها من بلادنا إلى الأبد.. خاصة ونحن بلد حكمه وإيمان ولا اعتقد ان هؤلاء الإرهابيين يمتون بصلة إلى الإسلام والدين الحنيف.

ورغم أن الأحزاب والقوى السياسية ليست ممنوعة من دخول أية محافظة يمنية، ولم اسمع بان جماعة الحوثيين (انصار الله) تزيد ان تدخل محافظة مأرب بالقوة.. لكن ليس لها الحق بان تدخل محافظة مأرب بقوة عسكرية، ولا يوجد أمامها مبرر لذلك، وان كان مبرر هان مقاتل الإرهاب والإرهابيين وضبط الامن، فالقوات المسلحة والأجهزة الأمنية الرسمية هي المعنية وحدها في بسط وفرض الامن والاستقرار في البلد عمومًا، وليس الميليشيا والأجنحة العسكرية التابعة لبعض القوى في الساحة الوطنية.

الان هذا لا يتعارض بان تجري الانتخابات الرئاسية في مدة معينة، وأنا اعتقد ان هذه الانتخابات ستجري في القريب العاجل، وقد حددت لجنة صياغة الدستور بمدى محددة ومقيدة لا يستطيع احد الخروج عنها أو التحايل عليها.

● هذا بالنسبة للدستور الجديد في حال تم الاستفتاء عليه.. لكن انا أتحدث عن المرحلة الحالية والمدة التي يفترض ان تنتهي هذه الاستحقاقات الوطنية- هل هي مطلقة ام انها مقيدة بفترة محددة..؟

-الفترة الانتقالية ليست مفتوحة أو مطلقة، فهي مقيدة بإتمام الاستحقاقات الوطنية، بالإضافة إلى أن التسوية السياسية في اليمن جرت برعاية دولية تقوم بالمراقبة والمتابعة الدقيقة لخطواتها وأي خروج عن الاتفاقات لا يمكن ان تسمح به الدول الراعية للتسوية السياسية في البلاد.. أي ان هناك استحقاقات وطنية اعتقد ان تنفيذ خطواتها سيتم خلال فترة قريبة جداً- وكما فهمت ان لجنة صياغة الدستور وضعت في مسودة الدستور تقريبا مدة زمنية ما بين تنفيذ مراحل الاستحقاقات الوطنية وما بين قيام الدولة الاتحادية.

● لماذا لم تحسموا هذه المدة داخل مؤتمر الحوار..؟

- حسمت الفترة وحددناها بمدى تتراوح من سنة إلى سنتين تقريبا لانجاز كل هذه الاستحقاقات الوطنية.. لكن تعرف ان البلاد دخلت في حرب، بالإضافة إلى ان هناك أطرافاً سعت إلى الانحراف بمسار مخرجات الحوار الوطني، وبالتالي عمل هذا على إطالة المدة المحددة لهذه الاستحقاقات.

● يعني إتمام هذه الاستحقاقات مرهون بحدوث الاستقرار في البلد وفي حال عدم وجود هذا الاستقرار لا يمكن المضي بالاستحقاقات..؟

- لا يعني ذلك عدم المضي في إجراءات الاستحقاقات الوطنية.. غير انه عادة عندما يكون هناك اصطفاف للقوى السياسية ووجود الاستقرار في البلد يجعل ايضا الحكومة بال تنحرف عن مساراتها، الا ان هذه الاستحقاقات هي الإزامية في ظل الدستور وفي ظل الرعاية الدولية للتسوية وقرارات مجلس الامن الدولي، فهي محددة بوضوح وصرح به ولا يمكن الخروج عنها.. لكن بقدر ما يماننا ان هو تنفيذ الاستحقاقات وبنجاح المستور والذي يعتبر اكبر مكسب للشعب اليمني يضاف الى مكسب الحوار الوطني الذي رعاه الرئيس عبدربه منصور هادي.

● وماذا بشأن تلك التوترات الجارية الان في محافظة مأرب، والتي تهدد بتفجر الحرب هناك..؟

- بكل تأكيد أن المتأمرين على البلد الذين يريدون حرف مسار الحكومة يطمحون إلى إبقاء اليمن في هذه الأوضاع التي لا تسر صديق، وعدم إخراج البلد مما هي فيه من أزمات متلاحقة، وهم أنفسهم من أنهكوا البلد بصراعاتهم وحروبهم المتواصلة.

ومهما حدثت من مشاكل وتوترات هنا وهناك في هذه المحافظة أو تلك المحافظة، لا يمكن أن يجعلنا نتأخر أو يمتنعنا عن إنجاز الدستور، وكذلك لا يمكن ان يتخلل الشعب اليمني عن دستوره.. لهذا نقول لهؤلاء العائثين بمقدرات الوطن ومصير شعبه ان يرفعوا أياديهم عن الشعب اليمني.

وبالنسبة لما حدث في مأرب الاربعا، قبل الماضي، فهو خطأ عسكري، وأبناء مأرب هم أبناء تاريخ ولهم مواقف وطنية مشرفة إلى جانب الشعب اليمني.

وما يحصل هنا وهناك هو فقط يعني محاولة هذه القوى أن تعيد الفوضى إلى البلد وتحاول استغلال أي ظرف لمراقبة جهود القيادة السياسية والحكومة عن تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية وإنجاز الدستور.. واعتقد بكل وضوح ان الشعب اليمني يتوق إلى إنجاز الدستور، حتى لا

الان هذا لا يتعارض بان تجري الانتخابات الرئاسية في مدة معينة، وأنا اعتقد ان هذه الانتخابات ستجري في القريب العاجل، وقد حددت لجنة صياغة الدستور بمدى محددة ومقيدة لا يستطيع احد الخروج عنها أو التحايل عليها.

● هذا بالنسبة للدستور الجديد في حال تم الاستفتاء عليه.. لكن انا أتحدث عن المرحلة الحالية والمدة التي يفترض ان تنتهي هذه الاستحقاقات الوطنية- هل هي مطلقة ام انها مقيدة بفترة محددة..؟

-الفترة الانتقالية ليست مفتوحة أو مطلقة، فهي مقيدة بإتمام الاستحقاقات الوطنية، بالإضافة إلى أن التسوية السياسية في اليمن جرت برعاية دولية تقوم بالمراقبة والمتابعة الدقيقة لخطواتها وأي خروج عن الاتفاقات لا يمكن ان تسمح به الدول الراعية للتسوية السياسية في البلاد.. أي ان هناك استحقاقات وطنية اعتقد ان تنفيذ خطواتها سيتم خلال فترة قريبة جداً- وكما فهمت ان لجنة صياغة الدستور وضعت في مسودة الدستور تقريبا مدة زمنية ما بين تنفيذ مراحل الاستحقاقات الوطنية وما بين قيام الدولة الاتحادية.

● لماذا لم تحسموا هذه المدة داخل مؤتمر الحوار..؟

- حسمت الفترة وحددناها بمدى تتراوح من سنة إلى سنتين تقريبا لانجاز كل هذه الاستحقاقات الوطنية.. لكن تعرف ان البلاد دخلت في حرب، بالإضافة إلى ان هناك أطرافاً سعت إلى الانحراف بمسار مخرجات الحوار الوطني، وبالتالي عمل هذا على إطالة المدة المحددة لهذه الاستحقاقات.

● يعني إتمام هذه الاستحقاقات مرهون بحدوث الاستقرار في البلد وفي حال عدم وجود هذا الاستقرار لا يمكن المضي بالاستحقاقات..؟

- لا يعني ذلك عدم المضي في إجراءات الاستحقاقات الوطنية.. غير انه عادة عندما يكون هناك اصطفاف للقوى السياسية ووجود الاستقرار في البلد يجعل ايضا الحكومة بال تنحرف عن مساراتها، الا ان هذه الاستحقاقات هي الإزامية في ظل الدستور وفي ظل الرعاية الدولية للتسوية وقرارات مجلس الامن الدولي، فهي محددة بوضوح وصرح به ولا يمكن الخروج عنها.. لكن بقدر ما يماننا ان هو تنفيذ الاستحقاقات وبنجاح المستور والذي يعتبر اكبر مكسب للشعب اليمني يضاف الى مكسب الحوار الوطني الذي رعاه الرئيس عبدربه منصور هادي.

● وماذا بشأن تلك التوترات الجارية الان في محافظة مأرب، والتي تهدد بتفجر الحرب هناك..؟

- بكل تأكيد أن المتأمرين على البلد الذين يريدون حرف مسار الحكومة يطمحون إلى إبقاء اليمن في هذه الأوضاع التي لا تسر صديق، وعدم إخراج البلد مما هي فيه من أزمات متلاحقة، وهم أنفسهم من أنهكوا البلد بصراعاتهم وحروبهم المتواصلة.

ومهما حدثت من مشاكل وتوترات هنا وهناك في هذه المحافظة أو تلك المحافظة، لا يمكن أن يجعلنا نتأخر أو يمتنعنا عن إنجاز الدستور، وكذلك لا يمكن ان يتخلل الشعب اليمني عن دستوره.. لهذا نقول لهؤلاء العائثين بمقدرات الوطن ومصير شعبه ان يرفعوا أياديهم عن الشعب اليمني.

وبالنسبة لما حدث في مأرب الاربعا، قبل الماضي، فهو خطأ عسكري، وأبناء مأرب هم أبناء تاريخ ولهم مواقف وطنية مشرفة إلى جانب الشعب اليمني.

وما يحصل هنا وهناك هو فقط يعني محاولة هذه القوى أن تعيد الفوضى إلى البلد وتحاول استغلال أي ظرف لمراقبة جهود القيادة السياسية والحكومة عن تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية وإنجاز الدستور.. واعتقد بكل وضوح ان الشعب اليمني يتوق إلى إنجاز الدستور، حتى لا

● كيف تقراً المشهد السياسي الراهن..؟

- بداية نترحم على شهداء التفجير الإرهابي الذي استهدف الطلاب الجامعيين للتحاق بكلية الشرطة الاربعا الماضي، ونعزي أسرهم وكافة اليمنيين بهذا المصاب الجلل، كما ندعو بالشفاء العاجل للجرحي الذين أصيبوا في العمل الإرهابي الجبان.

ومن خلال صحيفتنا الغراء «الميثاق» ندين هذا العمل الجبان وكل الأعمال الإرهابية التي تضرب الوطن هنا وهناك، كما ندين العمل الهابي الذي استهدف الصحفيين في فرنسا وكافة الاعمال الإرهابية التي شهدتها جمهورية فرنسا خلال الثلاث الايام الماضية، حيث ان فرنسا قدمت لشعبنا اليمني الكثير من الدعم في شتى المجالات، فضلاً إلى رعايتها للتسوية السياسية في اليمن.. ونمنى القيادة السياسية بزعامة رئيس الجمهورية الأخ عبدربه منصور هادي، وكذا نهنئ الزعيم موحد اليمن الرئيس السابق علي عبدالله صالح، بمناسبة العام الجديد 2015م، الذي نسال الله ان يكون عاماً للدستور اليمني الجديد.. بعد ان استكملت لجنة صياغته المسودة الاولى منه وسلمتها الاسبوع الماضي إلى رئيس الجمهورية.. وتتمنى الإسراع في استكمال الإجراءات اللازمة له ومراجعتها من قبل هيئة الرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار حتى يتم إنزاله بأسرع وقت ممكن إلى الشعب اليمني للاستفتاء عليه.

ومن خلال هذا الدستور - إن شاء الله- سيبني يمن اتحادي عظيم، يسوده العدل والقانون والحكم الرشيد والمواطنة المتساوية..

وبالنسبة لقراءتي للمشهد السياسي الراهن فأنا حقيقة متفائل جداً، حيث نجد ان الحكومة لديها مهام، ومن خلال متابعتي لما تقوم به حكومة الكفاءات من خطوات في اطار استحقاقات المرحلة الانتقالية بما فيها اتفاق السلم والشراكة، وكذلك تلك اللجان التي شكلها رئيس مجلس الوزراء وانجاز الدستور، فهي تسير بخطى حثيئة نحو المستقبل بإذن الله.. والذي يتطلب من كل القوى تغليب مصلحة الوطن على مصالحها الشخصية والحزبية الضيقة، والتلتفاف حول القيادة السياسية والحكومة من اجل انجاز الدستور وتنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية..

وندعو لله ان يسدد خطى قيادتنا السياسية من اجل الخروج باليمن من هذه الازمة التي يعيشها البلد إلى بر الامان.

● تتحدث عن دستور وهو لا يزال محل خلاف..!

-الدستور له أساس، وهو مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرار مؤتمر الحوار الخاص بتشكيل لجنة صياغة الدستور بأن تقوم هذه اللجنة بعكس مخرجاته في صيغة مواد دستورية في مسودة الدستور الاتحادي، يتم عرضها على الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار، ثم بعد ذلك انزاله إلى الشعب اليمني للاستفتاء عليه.

وستطيع القول بان الخطوات التي أنجزت حتى اللحظة ممتازة، وبالنسبة لموضوع شكل الدولة فقد حسم هذا الامر بتوافق كل القوى الوطنية في مؤتمر الحوار على أن تكون دولة اتحادية، الحاصل الآن ان الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار بدأت مناقشة مسودة الدستور وعند الانتهاء من ذلك يتم عرضها على الهيئة وذلك بالتزامن مع عرضها على الشعب خلال مدة يتم تحديدها بالتوافق بين رئيس الجمهورية ورئيس لجنة صياغة الدستور.

● تتفائل ان يكون عام 2015 عام الاستقرار في اليمن، في الوقت الذي شهد الاسبوع الأول منه أحداثاً مرعبة وأعمال إرهابية بشعة.. كيف يمكن الموازنة بين التفاؤل ويجري على الأرض الواقع..؟

-الإرهاب ليس لعلياته وجرائمه توقيت معين أو زمن محدد بحيث يحدث في بداية العام أو في وسطه أو في آخره.. فالإرهاب يستهدف مؤسسات الدولة ومكتسبات الشعب في أي وقت وهذا يستهدف بدرجة رئيسية تعطيل إنجاز الدستور، وكذلك هو استهداف للمؤسستين الوطنية الدفاعية والأمنية، اللتين تتوليان صناعة الإبطال من الكوادر العسكرية والأمنية، فضلا إلى ان هاتين المؤسستين معنيتان بترسيخ الامن والاستقرار في البلد.. ما تتمناه- انشاء الله- أن يكون هذا العام عام ترسيخ الامن وبسط القانون وتعزيز وتقوية المؤسسة العسكرية والأمنية بشكل عام حتى تتمكن مؤسسات الدولة من بسط سلطاتها على كامل مناطق البلاد، وتستأصل الإرهاب إلى الابد من بلادنا الطيبة.. الإرهاب آفة خبيثة يتوجب محاربتها واستئصاله نهائياً من اليمن.

● باعتقادك متى ستنتهي الفترة الانتقالية.. أم انفلان مدة محددة لها..؟

-الفترة الانتقالية تنتهي بالإنتخابات الرئاسية والبرلمانية وتنصيب رئيس جمهورية لإدارة البلاد.. هناك مهام تقتضي تحديد مدد زمنية لانجازها خطوة بخطوة من أجل اول تهيئة المناخ من خلال تشكيل لجنة للانتخابات، مع إجراء بعض التعديلات في النظام الانتخابي بحيث يتواءم مع شكل النظام الاتحادي الجديد، ثم يتم تنفيذ عملية الاستفتاء، على الدستور، وكذلك تنفيذ الانتخابات البرلمانية في الاقاليم وفي الدولة الاتحادية، وبعد ذلك تشكيل حكومة بناء على الحزب الذي يفوز بأغلبية الاصوات في البرلمان، تتجه البلد بعد ذلك إلى الانتخابات رئاسية، وبذلك تنتهي مهام واستحقاقات المرحلة الانتقالية.

التسوية السياسية تعتبر مشرقة- إذ أنها تأتي باليمن إلى أن تقام دولة الاتحاد اليمني بكل مؤسساتها وخلال فترة زمنية،